



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(3)/4  
18 February 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة

بون، ٢-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣(ج) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ)  
و(ب) من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً  
بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض المعلومات المقدمة من الهيئات والصناديق والبرامج ذات  
الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومن المنظمات الحكومية الدولية  
والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بشأن أنشطتها الداعمة لتنفيذ  
الاتفاقية في الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة

### خلاصة

تتضمن هذه الوثيقة المساهمات التي وردت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من هيئات منظومة  
الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة لدى مؤتمر الأطراف. وقد بذلت  
الأمانة جهداً لكي تأخذ في الاعتبار جميع التقارير المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وبذلك فقد  
حاولت الأمانة أن تأخذ في الاعتبار أيضاً، حيثما أمكن، التقارير التي وردت بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد

لتقديمها وهو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. إلا أنه بالنظر إلى وجود قيود زمنية شديدة فيما يتصل بالمواعيد الدقيقة المحددة لتحرير الوثائق وطباعتها في الأمم المتحدة، لم يتسن النظر في التقارير التي وردت بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لأغراض هذه الوثيقة. وسوف يتم نشر هذه الوثائق على موقع الأمانة على الشبكة العالمية: <http://www.unccd.int>.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كانت ١٨ هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية قد قدمت تقارير عن أنشطتها المضطلع بها من أجل دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة وذلك في الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى الآن. وتدل المعلومات التي قُدمت خلال هذه الفترة الزمنية على المشاركة النشطة لهذه المنظمات، في مجالات اختصاص كل منها، في عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١ - ٥	أولاً- معلومات أساسية .....
٥	٦ - ٧١	ثانياً- هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها .....
٥	٦ - ١٢	ألف- اتفاقية التنوع البيولوجي .....
٦	١٣ - ٢٣	باء- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .....
٨	٢٤ - ٣٨	جيم- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .....
١٠	٣٩ - ٤٢	دال مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .....
١٠	٤٣ - ٤٨	هاء- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .....
١١	٤٩ - ٥٣	واو- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .....
١٢	٥٤ - ٦٢	زاي- جامعة الأمم المتحدة .....
١٣	٦٣ - ٦٩	حاء- برنامج الأغذية العالمي .....
١٤	٧٠ - ٧١	طاء- البنك الدولي .....
١٥	٧٢ - ١٢٣	ثالثاً- المنظمات الحكومية الدولية الأخرى .....
١٥	٧٢ - ٧٥	ألف- الاتحاد الأفريقي .....
١٥	٧٦ - ٧٩	باء- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .....
١٦	٨٠ - ٨٦	جيم- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .....
١٧	٨٧ - ٩٤	دال- مرفق البيئة العالمية .....
١٩	٩٥ - ٩٦	هاء- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة .....
١٩	٩٧ - ٩٨	واو- مصرف التنمية الإسلامي .....
١٩	٩٩ - ١٠٠	زاي- اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة .....
٢٠	١٠١ - ١١٣	حاء- مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل .....
٢٢	١١٤ - ١٢٣	طاء- الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة .....
٢٣	١٢٤ - ١٢٦	رابعاً- استنتاجات وتوصيات .....

## أولاً - معلومات أساسية

١- عملاً بالمقرر ١١/م أ-١ بشأن إجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، قام مؤتمر الأطراف، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) شجّع الهيئات والصناديق والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، على أن توفر، حسب الاقتضاء، معلومات عن أنشطتها الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية؛

(ب) طلب من الأمانة أن تجمع المعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها دعماً لتنفيذ الاتفاقية.

٢- وعملاً بالمقرر ١/م أ-٥، أنشأ مؤتمر الأطراف لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية من أجل مساعدته على القيام باستعراض تنفيذ الاتفاقية بصورة منتظمة في ضوء الخبرة المكتسبة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وتيسر تبادل المعلومات بشأن التدابير المعتمدة من قِبَل الأطراف عملاً بالمادة ٢٦ من الاتفاقية.

٣- وتنص اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على أن تبحث عملية الاستعراض جملة أمور من بينها التقارير المقدمة من الأطراف، والمعلومات والمشورة المقدمة من الآلية العالمية ومن لجنة العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى التقارير المقدمة من الهيئات والصناديق والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وأي تقارير أخرى قد يطلب مؤتمر الأطراف تقديمها.

٤- وينص المقرر ٩/م أ-٦ بشأن برنامج عمل الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على أن تستعرض اللجنة المعلومات المقدمة من الهيئات والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بشأن أنشطتها المضطلع بها دعماً لتنفيذ الاتفاقية في الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة.

٥- وعملاً بالمقررات ١١/م أ-١، و١/م أ-٥ و٩/م أ-٦، أرسلت الأمانة رسائل تذكيرية إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة داعية إياها إلى تقديم تقاريرها. وعملاً بالممارسة المتبعة، طلبت الأمانة إلى المنظمات غير الحكومية أن تقدم مساهماتها مباشرة إلى مراكز التنسيق الوطنية لديها، وذلك للتأكد من أن التقارير تشمل مساهمات من المجتمع المدني تمثيلاً مع النهج القائم على العمل "من القاعدة إلى القمة". وبناءً على ذلك، قدمت معظم المنظمات غير الحكومية تقاريرها عن طريق مراكز التنسيق الوطنية التي أدمجتها مباشرة في التقارير الوطنية. وقد أعدت الأمانة الملخصات التالية على أساس المساهمات التي وردت إليها حتى تاريخ وضع هذا التقرير في صيغته النهائية.

## ثانياً - هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

### ألف - اتفاقية التنوع البيولوجي

٦- اعتمدت الدورات الأخيرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي عدداً من المقررات بهدف تشجيع وتيسير تنفيذ ما تشتمل عليه اتفاقية مكافحة التصحر من برامج تتصل بإصلاح الأراضي المتدهورة (مصادر الطاقة المتجددة، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، والمحافظة على النظم الإيكولوجية الجبلية).

٧- وقد طلب المقرر ٢/٧ بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة تعاون الأمانات التنفيذية لاتفاقيات ريو الثلاث من أجل إنشاء آليات لتيسير التنفيذ التضافري للاتفاقيات من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية تضافرية، ولاستعراض خطط العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بغية مواءمتها مع برامج العمل الوطنية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، وبرامج العمل الوطنية للتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٨- وقد اعتمدت برامج العمل هذه في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل تشجيع وتيسير الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية وحفظ هذه الموارد، بما يدعم أهداف اتفاقية مكافحة التصحر. وتركز هذه البرامج على نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي فضلاً عن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الجبلية والمائية الداخلية.

٩- وقد شاركت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في تنظيم حلقة العمل المشتركة بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي بشأن "الأحراج والنظم الإيكولوجية الحرجية: تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث"، وهي حلقة العمل التي عقدت في فيتربو بإيطاليا وتناولت قضايا التآزر على المستوى الوطني.

١٠- وقام الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون الوثيق مع الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر والأمين التنفيذي للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبالتشاور مع أمانة مرفق البيئة العالمية، بعقد حلقة عمل إقليمية لأفريقيا بشأن أوجه التآزر في تنفيذ برامج العمل المتعلقة بالأراضي الجافة وشبه الرطبة والتنوع البيولوجي الزراعي، وعقدت حلقة العمل هذه في غابرون في بوتسوانا. وقام الخبراء الحكوميون الذين حضروا حلقة العمل بتحديد القيود المواجهة والدروس المستفادة من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات إلى أقصى حد، وناقشوا مقترحات تتعلق بإدماج الاستراتيجيات المتسقة لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر ضمن برامج التنمية الوطنية، ووضعوا مذكرات تتعلق بمفاهيم المشاريع من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، مع تناول الأولويات الوطنية.

١١- وخلال الدورات الأخيرة لمؤتمر الأطراف في كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، قامت أمانتا الاتفاقيتين بتنظيم أنشطة جانبية بشأن برامج العمل المشتركة.

١٢- ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ما يتمثل في قيام الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي باعتماد مبادئ أكوي كون التوجيهية الطوعية لإجراء عمليات تقييم للتأثيرات الثقافية والبيئية والاجتماعية المتصلة بالتطورات التي يقترح أن تحدث في المواقع والأراضي ومناطق المياه المقدسة التي تشغلها

تقليدياً المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، وذلك بهدف إعداد خطة عمل للمحافظة على المعارف التقليدية. ومن المزمع عقد حلقة العمل الإقليمية الأفريقية لبحث التقرير المشترك بشأن المعارف التقليدية في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

#### باء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٣ - خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، شددت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على موضوع الأمن الغذائي وبالتالي على الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وفي عام ١٩٩٦ أنشأت الفاو فريقاً عاملاً مخصصاً مشتركاً بين الإدارات معنياً بالتصحر بهدف تيسير تنسيق برامج الفاو ذات الصلة وغيرها من الآليات في مجال تنمية الأراضي الجافة، ومكافحة التصحر، والتخفيف من آثار الجفاف. وقد تم مؤخراً تحويل هذا الفريق إلى فريق معني بالمجالات ذات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات بشأن مكافحة التصحر، وهو يضم ممثلين عن ١٥ دائرة فنية لها صلات مباشرة بالتنمية المستدامة للأراضي الجافة.

١٤ - ويوفر فريق المجالات ذات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات محفلاً لتبادل المعلومات، وله صلات بغيره من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للفاو وكذلك ممثلي الفاو في بلدان الأراضي الجافة. ويشجع هذا الفريق تجميع البيانات والمعلومات عن المسائل ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر. وقد كان له دور مفيد في اعتماد مذكرات التفاهم المبرمة، بشأن المسائل المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، بين الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية (الدعم التقني لتنفيذ نظام معلومات ميداني)، ووزارة البيئة الإيطالية، فضلاً عن مذكرة تعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر.

١٥ - وقد أنشأت الفاو موقعاً لها على الشبكة العالمية بشأن موضوع التصحر، وهو يتضمن المنشورات والصور والوثائق ذات الأهمية فيما يتعلق بإدارة الأراضي الجافة، ويركز الكثير من هذه المواد على أفريقيا. وقد أصدرت الفاو، من خلال فريق المجالات ذات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات، ثلاثة منشورات تركز على موضوع سبل المعيشة المستدامة والأمن الغذائي ونوع الجنس في الأراضي الجافة. وقد تم، أو سوف يتم، إصدار منشورات أخرى باستخدام الوسائل الإلكترونية فيما يتعلق بهذا الموضوع نفسه.

١٦ - وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، أعدت الفاو واستهلت مشروعاً لتقييم تدهور الأراضي في المناطق الجافة، من أجل استحداث أدوات وأساليب لتقييم وتحديد طبيعة ومدى وشدة تدهور الأراضي. وهذا المشروع يعزز قدرات التقييم الوطنية والإقليمية والعالمية بحيث يتسنى تصميم وتخطيط التدخلات الرامية إلى التخفيف من حدة تدهور الأراضي. وقد أجريت في إطار هذا المشروع دراسة تجريبية في السنغال كما عقدت حلقات عمل شهدت إحداها، في دكار، مشاركة ١٧ بلداً أفريقياً. ويضاف إلى ذلك أن الفاو هي الوكالة التقنية المنفذة لمشروع التنمية الإقليمية لمرتفعات فاوتادجالون. وتقدم الفاو دعماً تقنياً لحلقات العمل ولتنسيق الأنشطة. وسوف يصل المبلغ الكامل لاقتراح مشروع إعلان التبرعات الذي سينجز قريباً إلى ١٠ ملايين دولار. وهناك مبادرات إقليمية ودون إقليمية أخرى تشمل مبادرة أحواض الأنهار المشتركة بين النيجر ونيجيريا بشأن إدارة الموارد المائية، و"مشروع عملية نبات الأكاسيا: دعم الأمن الغذائي ومكافحة الفقر وتدهور التربة في البلدان المنتجة للصبغ والراتنج"، وهو المشروع المنفذ في بوركينافاسو وتشاد

وكينيا والنيجر والسنغال والسودان، و"برنامج التعزيز المؤسسي لشبكة منظمات المزارعين في إطار مكافحة التصحر والفقر في السنغال ومالي وبوركينا فاسو".

١٧- كما قدمت الفاو دعماً لشبكات البرامج المواضيعية الإقليمية في مجالات الاستشعار عن بعد ورصد التصحر، وحفظ الطبيعة، ومحاصيل الأعلاف. كما شاركت في برنامج أرض أفريقيا (TerrAfrica).

١٨- وفي غربي أفريقيا، نفذت الفاو المشروع الممول من قبل إيطاليا وعنوانه "الغابات والأمن الغذائي في منطقة الساحل الأفريقية"، وهو يسهم في التخفيف من آثار التصحر من خلال نقل المعارف وإصلاح الأراضي المتدهورة.

١٩- وعلى المستوى الوطني، ما برحت الفاو تعمل عن كثب مع مراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر ومع الآلية العالمية من أجل المساعدة في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وعلاوة على ذلك، ما فتت الفاو تشارك في أنشطة تتصل بالتصحر تحديداً (مكافحة تدهور التربة أو الغطاء النباتي وعكس اتجاهه) في كل من بنن وبوركينا فاسو وبوروندي والرأس الأخضر وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكينيا ومالي وموزامبيق والسنغال والسودان وتونس وأوغندا.

٢٠- ومن المبادرات الأخرى للفاو في أفريقيا في مجال اتفاقية مكافحة التصحر ما يشمل البرنامج الخاص للأمن الغذائي، ومبادرة خصوبة التربة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ومبادرة البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود التي تنفذ برعاية برنامج الشراكة بين الفاو وهولندا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والدراسة الاستشرافية للغابات في أفريقيا، وهي دراسة تحلل وضع التحول الزراعي واحتياجات الطاقة كعواملين من العوامل المفضية إلى إزالة الأحراج.

٢١- وتشدد الفاو على ضرورة القيام في المستقبل بتحسين ترشيد وإدماج أنشطة الاتفاقية في أفريقيا على جميع المستويات من خلال تشجيع إجراء حوار بين جميع الأطراف بغية تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز أوجه التآزر، وجمع ونشر ما هو موجود من المعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتنفيذ عملية تقييم موثوقة للتصحر، وإدماج برامج العمل الوطنية ضمن الاستراتيجيات الوطنية القائمة، فضلاً عن إدماج برامج العمل القطاعية ذات الصلة ضمن برامج العمل الوطنية. وفي الوقت نفسه، تقترح الفاو التعجيل بتنفيذ الأنشطة على المستوى المحلي من خلال استهلال مشاريع تجريبية في أشد مناطق أفريقيا تأثراً، مع ضمان أن يتم الاستثمار في برامج العمل الوطنية من خلال اعتماد خطة رشيدة تعطي الأولوية لأشد المناطق تأثراً، والتعجيل في توجيه الموارد، البشرية منها والمالية، نحو تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية.

٢٢- وعلى هذا الأساس، ستواصل الفاو الاضطلاع بأنشطتها، مع التركيز بصفة خاصة على الأمن الغذائي ضمن إطار التنمية الزراعية والريفية. وتتوفر لدى الفاو خبرة فنية متعددة القطاعات كما تتوفر لديها خبرة معترف بها في العمل المتصل بالأراضي الجافة في أفريقيا.

٢٣- وتعتقد الفاو أن تحسين الإدماج يمكن أن يتحقق على جميع المستويات، وهي تظل عازمة على العمل من أجل بلوغ أهداف الاتفاقية. وتؤكد الفاو استعدادها لمساعدة الأطراف من البلدان الأفريقية وكذلك الأمانة للنجاح في إحراز تقدم في مكافحة التصحر.

جيم - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٢٤- تتمثل استراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمكين الفقراء من سكان الأرياف من خلال تحسين الأصول المتوفرة لديهم، فضلاً عن تمكينهم من التأثير في عملية صنع القرارات الهامة التي يتشكل في إطارها مستقبلهم. وتتوفر للصندوق، بوصفه الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية والمرتبطة بالآلية العالمية فيما يتعلق بتدهور الأراضي، فرصة للربط بين قضايا تدهور الأراضي والحد من الفقر والشواغل الإنمائية.

٢٥- وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم المنحة الأولى للآلية العالمية بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وسوف يقدم الصندوق، في المرحلة الثانية، اقتراحاً آخر يتعلق بمنحة قدرها ١,٢٥ مليون دولار لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢٦- ويقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتعزيز مبادرة البنك الدولي المعروفة بمبادرة أرض أفريقيا (TerrAfrica) لإنشاء إطار لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وتتمثل الأهداف المتوخاة من هذه المبادرة في معالجة الآثار الزراعية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية لتدهور الأراضي من خلال بذل جهد منسق في مجالات الاستثمار، والبحوث والاستراتيجية، والنشر، وإقامة الشراكات.

٢٧- ويقوم الصندوق بتنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية المعنون "دعم بناء القدرات في مجال إعداد التقارير الوطنية والملاحق القطرية للدول الأفريقية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر" من أجل تعزيز قدرة الأطراف من البلدان الأفريقية على تحليل وضع تدهور الأراضي بغية تحديد العقبات التي تعترض الإدارة المستدامة للأراضي، وتعزيز عملية التشاور التي تشمل العديد من الجهات صاحبة المصلحة. وسوف يسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إعداد دراسات الحالات التحليلية وأحدث النهج الابتكارية إزاء الإدارة المستدامة للأراضي في إطار حلقات العمل المزمع تنظيمها في شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بوركينافاسو وإثيوبيا والكاميرون.

٢٨- وقد ساعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عملية تخطيط سياسات برامج العمل الوطنية في مختلف البلدان الأطراف، وذلك بوسائل منها مثلاً الاضطلاع بدور الوكالة الرائدة في صياغة برنامج العمل الوطني لكل من بوركينافاسو والرأس الأخضر.

٢٩- وفي السنغال، قدم الصندوق دعماً للمزارعين باستخدام تكنولوجيات الحراثة الزراعية التالية: العناية بالمناطق الشجرية (الأحراج) في القرى، وزراعة وحماية نبات الأكاسيا، وبناء المواعد الصلصالية التي تحفظ الطاقة. وقد حقق استخدام الحواجز والسدود ذات الشكل نصف الهلالي كمستجمعات للمياه نجاحاً في بوركينافاسو وتشاد ومالي والنيجر. وقدم الصندوق مساعدة للحكومة الموريتانية في مجال حماية الواحات والتنمية التي تراعي المتطلبات البيئية.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال تقديم قروض إلى الحكومات بشروط تساهلية إلى حد كبير، بتمويل تنفيذ عدة مشاريع لمكافحة التصحر في أفريقيا الغربية والوسطى، في إطار مشروع التنمية المجتمعية وترويج المبادرات الابتكارية الفلاحية في النيجر، وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية لإدارة قائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر (٢٠٠٢)، وبرنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية في بوركينافاسو (٢٠٠٣)،



ومشروع الإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه في غامبيا، وبرنامج التنمية الريفية المستدامة في بوركينافاسو (٢٠٠٤).

٣١- ويعكف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على وضع مقترحات لتقديم منح خاصة بالتمويل المحتمل في إطار مرفق البيئة العالمية للمزارعين من أجل مكافحة تدهور الأراضي، واستخدام أساليب مستدامة للحفاظ على الإنتاجية في كل من بوركينافاسو ومالي وموريتانيا.

٣٢- وقدم الصندوق دعماً لحلقة عمل عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن الابتكارات والبحوث القائمة على المشاركة في مجال الزراعة، مع التشديد على إدارة الموارد الطبيعية ومنع تدهور الأراضي. وتم وضع خطة عمل من أجل التعاون والتشاور في المستقبل.

٣٣- وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع مرفق البيئة العالمية في تنفيذ مشروعين هما: مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية في المرتفعات الإثيوبية (منطقة أمهرة) (البرنامج التنفيذي ١٥ مرفق البيئة العالمية)، والمشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا، وهو يشمل على اهتمامات ومساهمات تتعلق باتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي والآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية.

٣٤- كما قدّم الصندوق مساعدة للبلدان الأطراف في شمال أفريقيا لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وفي مصر، يقوم الصندوق حالياً بتمويل استصلاح الأراضي الصحراوية من أجل تحسين البنى التحتية لشبكات الري، والبحوث الزراعية وتوفير التمويل الموجه إلى عمال الأراضي. وفي السودان، قام الصندوق بتمويل البحوث المتعلقة بأنواع المحاصيل النقدية المقاومة للجفاف والملوحة وأحوال التربة السيئة. وفي الجزائر، يقدم الصندوق دعماً لمشروعين من مشاريع التنمية الريفية: مشروع خاص بالمناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة يهدف إلى دعم زيادة مداخيل سكان الأرياف الفقراء من خلال بناء القدرات، وتأمين استدامة وإنتاجية الزراعة، وتقديم الدعم المالي لأضعف فئات السكان؛ ومشروع آخر في جبال تراراس وسبعة شيوخ في ولاية تلمسان، يهدف إلى تعزيز استدامة مداخيل الأسر والموارد الطبيعية من خلال بناء القدرات والتنمية الزراعية المطردة وإتاحة الوصول إلى الخدمات المالية.

٣٥- ويندرج ضمن مشروع تربية المواشي والتنمية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروع مكافحة التشاركية للتصحر والحد من الفقر في النظم الإيكولوجية للمرتفعات الجافة وشبه الجافة في شرقي المغرب (GEF PDF-B) وقد أضاف الصندوق مبلغ ٢,٣٧ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٤ شكّل جزءاً من شراكة التمويل القطري حيث عرض الصندوق اقتراح مرفق البيئة العالمية لإدماجه ضمن إطار برنامج العمل الوطني. وقد لقي هذا الاقتراح استحساناً ويجري العمل على تنفيذه في إطار البرنامج التنفيذي ١٨ بعد أن أجازته أمانة مرفق البيئة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٣٦- وفي تونس، يسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنفيذ برنامج العمل الوطني من خلال تعزيز أوجه التآزر بين الصندوق وبرنامج التنمية الزراعية - الرعوية وترويج المبادرات المحلية للمنطقة الجنوبية الشرقية (PRODESUD). وهذا يدعم الأنشطة المدرة للدخل وأنشطة مكافحة التصحر.

٣٧- وفي كل من تونس والجزائر والمغرب، يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية بتوفير مبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار لدعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية، وفي تعزيز الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر وشبكة المنظمات غير الحكومية في المغرب لمكافحة التصحر.

٣٨- وتساعد نظم المعلومات والمعارف والاتصالات الأطراف من البلدان الأفريقية في تقاسم المعلومات وتعبئة الموارد. وسوف تقوم الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتحليل مشاريع الصندوق الخاصة بإفراد العناصر المتعلقة بتدهور الأراضي ضمن برنامج الصندوق الخاص بتقديم القروض والمنح في الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤، وفقاً لمعايير الإبلاغ والمنهجيات المعتمدة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر.

#### دال - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٩- أجرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دراسة بحثية بشأن التفاعل بين الفقر الشامل والبيئة في أقل البلدان نمواً، حيث أظهرت هذه الدراسة الترابط بين الفقر وتدهور البيئة (إزالة الأحراج والتصحر وتدهور التربة) ونمو السكان في أقل البلدان نمواً.

٤٠- وفي سياق هذا البحث، تحقق الأونكتاد، في جملة أمور أخرى، من العلاقة بين الفقر وتزايد السكان، والكيفية التي يمكن بها للتدهور البيئي أن يفضي إلى حرمان اقتصادي، وكيف يمكن لزيادة السكان أن تفضي إلى تسارع التدهور البيئي وبالتالي إلى تسارع الفقر لتشكّل في سياق هذه العملية اتجاهات تنازلياً متسارعاً.

٤١- وقد شدد الأونكتاد على دور التنوع في تجنب حدوث هذا الاتجاه التنازلي المتسارع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنوع الإنتاج وتحويل اتجاه التركيز لينصب على القطاعات غير الزراعية بما يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

٤٢- ويمكن للأونكتاد أن يقوم بنفسه، أو بالتعاون مع وكالات أخرى (مثل مركز التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، بتوفير الدعم التقني لقدرات توريد الصادرات الملائمة للبيئة، وتقييم نتائج البرامج الإنمائية الدولية على المستوى القطري من أجل التعجيل في تحقيق التنمية المستدامة، ومساعدة الحكومات في تحسين إدارة الديون من خلال استخدام آلية تحويل الديون لتوجيه الأموال نحو برامج حماية البيئة، وإعداد دراسات ملامح قطرية حول مدى تأثر البلدان التي تقع عند "الحُد الفاصل" من أجل إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً أو استبعادها من هذه القائمة.

#### هاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤٣- تتخذ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تدابير للمساعدة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وهي تنفذ هذه التدابير مشددة على المجالات العلمية والتثقيفية التي تدرج ضمن اختصاصها. وفي هذا الصدد، تعمل اليونسكو على النهوض بالتعليم على جميع المستويات من خلال نشر المعلومات عن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية على أساس البحث العلمي السليم باعتبار ذلك من العناصر الرئيسية لمكافحة التصحر.

٤٤ - وقد قامت اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بإنتاج مجموعة مواد تعليمية بشأن مكافحة التصحر، وهي موجهة إلى المدارس الابتدائية في البلدان المتأثرة بالتصحر. وقد حققت مجموعة المواد التعليمية هذه نجاحاً بعد أن تم تجريبها في ١٨ بلداً من البلدان المتأثرة بالتصحر. وبمساعدة مالية من إيطاليا وموناكو وسويسرا، تمت الآن ترجمة هذه المواد وإنتاجها باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية. ويجري العمل على إنجاز ترجمتها إلى اللغة الصينية. وتنتظر اليونسكو وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر في إنتاج هذه المواد أيضاً بلغات أخرى من بينها الألمانية والهندية والمنغولية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي والعلوم، استُحدثت مناصب أستاذين جامعيين (كُرسياً استاذية) في مجال التصحر في الأردن والسودان، ويجري النظر في استحداث المزيد منها.

٤٦ - وتعمل اليونسكو، من خلال برنامج "الإنسان والمحيط الحيوي" (برنامج ماب)، على الحفاظ الموقعي للأراضي الجافة. ففي عام ٢٠٠١، أُطلق في إطار هذا البرنامج المشروع الإقليمي المشترك بين برنامج "ماب" التابع لليونسكو ومرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن "بناء القدرات العلمية والتقنية على الإدارة الفعالة والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي في الأراضي الجافة في محميات المحيط الحيوي في غرب أفريقيا".

٤٧ - وفي إطار إصلاح الأراضي المتدهورة، بما في ذلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية، تعمل اليونسكو على تنفيذ مشروع أقاليمي جديد بشأن "الإدارة المستدامة للأراضي الجافة الحدية"، وهو مشروع سيعود بالفائدة على بلدان شمال أفريقيا والبلدان الآسيوية. وقد تم تنفيذ حلقات عمل تمهيدية للمشروع في كل من مصر وجمهورية إيران الإسلامية وتونس، والهدف من هذا المشروع هو ضمان نقل الخبرات العلمية بشأن إصلاح الأراضي الجافة المتدهورة في هاتين المنطقتين من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٨ - كما أطلقت اليونسكو مشروعاً علمياً ريادياً بعنوان "إدارة تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة في الجنوب الأفريقي إدارة متكاملة ومستدامة" (SIMDAS). ويركز هذا المشروع أساساً على موارد المياه ولكنه يُعنى أيضاً بالقضاء على الفقر والتهوؤ. مجتمع المعرفة. وسوف يسهم هذا المشروع في تنفيذ البرنامج العالمي لتقييم المياه وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه سيؤدي إلى إثراء مساهمات اليونسكو في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك فيما يتعلق باستخدام العلم والتكنولوجيا لمعالجة مشاكل الصحة والطاقة والبيئة.

#### واو - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٤٩ - قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بإعداد مشروع "النهج الصناعي إزاء مكافحة التصحر في جمالك (تشاد/السودان)" وتقديمه إلى مرفق البيئة العالمية. والهدف من هذا المشروع الذي سيتم تنفيذه بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو تنفيذ مشاريع تجريبية لزراعة الجatroفة كجزء من حفظ البيئة، وتحسين الإدارة المستدامة للأراضي، وتوجيه التكنولوجيات البحثية والتجريبية لبيان الاستخدام الصناعي لنباتات الجatroفة ومنتجاتها من أجل التخفيف من حدة تدهور الأراضي وتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، وإدارة المنطقة عبر الحدود والتهوؤ بالمجتمعات المحلية.

٥٠- كما وضعت اليونيدو برنامجاً لإصلاح وإنعاش الأراضي المتدهورة. ويقوم هذا البرنامج على أساس زيادة التآزر إلى أقصى حد بين مختلف الأنشطة الرامية إلى مكافحة مختلف العناصر التي لها أثر على التصحر، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية الزراعية. ويرمي برنامج اليونيدو هذا إلى ترويج إقامة "مزارع إنتاج الطاقة" على الأراضي المتدهورة من خلال إنشاء مزارع الأسر والمزارع التعاونية، ودعم نقل وتطوير التكنولوجيات الملائمة وهيئة البيئة المؤسسية المناسبة، وتطوير القدرات التقنية والآليات المالية اللازمة لتعزيز إنتاج وقود "الديزل الأحيائي".

٥١- ويجري تنفيذ هذا البرنامج بوصفه مشروعاً إقليمياً في غرب أفريقيا (بور كينا فاسو وغانا وغينيا ومالي والسنغال). ويدل التقييم الأولي لهذا البرنامج على وجود إمكانات إيجابية فضلاً عن اهتمام بالمشاركة فيه من قبل القطاع الخاص.

٥٢- وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع سُنّفذ في السودان وقد صُمم من أجل وضع الآليات التشريعية والمالية الوطنية التي تشجع استخدام غاز البترول المسال ونقل وتكييف الحلول التكنولوجية التي تستخدم غاز البترول المسال كمصدر للطاقة. وقد تمت صياغة مشروع آخر يهدف إلى مكافحة التصحر وإزالة الغابات في رواندا من خلال الترويج للتكنولوجيات الابتكارية لاستخراج غاز الميثان من بحيرة كيفو وتنقيته، مما سيؤدي إلى تخفيف الضغط على الوقود الحرجي وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٥٣- وتعمل اليونيدو في مجال ترويج لتكنولوجيات الصناعة الزراعية لحفظ الموارد، ولا سيما تكنولوجيات تجميع المياه والزراعة بدون حراثة، وزراعة الحيزران ونخيل الزيت، وصناعة النفط في المراحل اللاحقة للإنتاج. وهذه التكنولوجيات تكفل الاستغلال التجاري لهذه الأنشطة واستدامتها الذاتية. ومن خلال النظام الصناعي الخاص بالآلات الزراعية، يجري دعم توفير جميع معدات الأنشطة المدرة للدخل الضرورية لاستغلال سلسلة القيمة.

#### زاي - جامعة الأمم المتحدة

٥٤- أجرت جامعة الأمم المتحدة بحثاً تعاونياً واضطلعت ببرنامج لبناء القدرات بشأن الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق الجافة، مع التشديد على تقاسم الخبرات على المستوى الدولي.

٥٥- وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ومع غيرهما من الجهات صاحبة المصلحة، وضعت جامعة الأمم المتحدة مشروعاً للبحوث في كل من مصر وتونس وغيرهما من البلدان الناطقة بالعربية، بشأن الإدارة المستدامة للأراضي الجافة الحديثة. والهدف من هذا المشروع هو تحديد تقنيات تكيف الناس والمعارف التقليدية في التعامل مع أوضاع الأراضي الجافة. ويعزز هذا المشروع نُهج العمل المجتمعي، والتدريب، وبناء القدرات، والتفاعل بين أصحاب الأراضي والمزارعين، وممارسات الإدارة الذاتية المستدامة للأراضي الجافة.

٥٦- وفي الوقت نفسه، قامت جامعة الأمم المتحدة أيضاً بإشراك البلدان الأفريقية في مشروع بحوث بشأن الإدارة التقليدية للمياه في المناطق الجافة. وقد اشتملت هذه الدراسات على "مقارنة بين نظم الإدارة التقليدية والعصرية لموارد المياه في المناطق القاحلة في تونس".

٥٧- وبالاشتراك مع غانا وغينيا وكينيا وتترانيا وأوغندا، وبدعم من مرفق البيئة العالمية، تعكف جامعة الأمم المتحدة على تطوير مشروع عالمي للبحث والتجربة العملية بعنوان "الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي" والغرض من هذا المشروع هو إثبات أنه من الممكن حفظ التنوع البيولوجي والموارد البيولوجية - الفيزيائية في النظم الزراعية بطريقة تكفل صون سبل معيشة المزارعين وتفضي إلى تحسين التفاعلات بين المزارعين والعلماء. وترد ملخصات لهذه المشاريع في الكتاين المعنونين التنوع البيولوجي الأفريقي في مزارع صغار الملاك في شرق أفريقيا وإدارة التنوع الزراعي بالطرق التقليدية. وقد كفل الدعم التقني المقدم من جامعة الأمم المتحدة تمكّن الشركاء في مشروع "الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي" من بذل ما يلزم من جهود للاضطلاع بأنشطة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بغية التخفيف من حدة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي، فضلاً عن التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية.

٥٨- ويركز برنامج جامعة الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الجافة على تحسين بناء القدرات وتقاسم الخبرات بين البلدان النامية. ومن أجل تحقيق ذلك، نظمت جامعة الأمم المتحدة حلقات عمل تقنية للشباب من الأخصائيين والمهنيين في كل من مصر وتونس وفي أماكن أخرى.

٥٩- وعلاوة على ذلك، وقّعت جامعة الأمم المتحدة اتفاقاً مع مؤسسة تونسية (معهد المناطق القاحلة) ومع مؤسسة صينية (معهد البحوث البيئية والهندسية للمناطق الباردة والقاحلة) لتنظيم برنامج مشترك لمنح شهادة الماجستير في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي في المناطق الجافة، على أن يُنفذ هذا البرنامج في الفترة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٦.

٦٠- وسوف ينظم معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا، التابع لجامعة الأمم المتحدة، دورة دراسية تجريبية متعددة التخصصات في غانا بعنوان "تدهور الأراضي وإدارتها في سياق المعيشة الريفية". وسوف يتمكن المشاركون من غرب أفريقيا من تنمية القدرات للتفكير تفكيراً نقدياً إلى حد أبعد في قضايا تدهور الأراضي وسبل المعيشة الريفية.

٦١- وقد أتيحت على موقع جامعة الأمم المتحدة على الشبكة العالمية، لأغراض التدريب، ورقة عمل بشأن تدهور الأراضي (مبادئ توجيهية للتقييم الميداني). وقد قدمت جامعة الأمم المتحدة منح زمالة جزئية أو كاملة لاثنتين من الباحثين وواحد من المسؤولين عن رسم السياسات العامة.

٦٢- كما قامت جامعة الأمم المتحدة بتنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية القائمة على أساس المعارف المحلية. وفي هذا الصدد، سوف تواصل جامعة الأمم المتحدة دعم أنشطة البحث والتدريب ونشر المعلومات في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتربة والتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة من أجل تحسين رفاه الناس الذين يعيشون في الأراضي الجافة في أفريقيا.

### حاء - برنامج الأغذية العالمي

٦٣- في تلك البلدان التي يؤثر فيها تدهور البيئة تأثيراً كبيراً على الأمن الغذائي للفقراء الجياع، ما برحت أولوية برنامج الأغذية العالمي تتمثل في الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى مكافحة التصحر. وتهدف الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٤-٢٠٠٧) إلى حماية مصادر الرزق في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات من خلال توليد الأصول، والتخفيف من حدة الكوارث، وإتاحة سبل رزق أكثر استدامة. ويُعنى برنامج الأغذية العالمي بالكوارث التي هي من صنع الإنسان، وقد أعد مبادئ توجيهية للموظفين العاملين في حالات الكوارث الطبيعية وأزمات اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٣،

أنفق برنامج الأغذية العالمي مبلغ ٣١٠ ملايين دولار على البرامج الرامية لزيادة الأمن الغذائي وسبل الرزق، مع إدارة قاعدة الموارد الخاصة بهذه البرامج. وتشتمل الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي والتي لها صلة باتفاقية مكافحة التصحر على مشاركة المجتمعات المحلية، وهي تهدف إلى منع تدهور الأراضي وحفظ الموارد الطبيعية، مع إشاعة الوعي بشأن القضايا البيئية.

٦٤- وفي كينيا، يقوم برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع حكومة كينيا، بتنفيذ برنامج "صندوق أنشطة التأهب للكوارث". وفي حين أن المرحلة الأولى من هذا البرنامج قد خصصت لإنعاش المناطق القاحلة وشبه القاحلة من الجفاف من خلال ممارسة أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، فقد تم في عام ٢٠٠٣ تنفيذ ١٦٦ مشروعاً من مشاريع المجتمعات المحلية في المناطق الأشد افتقاراً للأمن الغذائي. وكان الهدف من معظم المشاريع هو زيادة إمكانية الوصول إلى المياه والإنتاج الغذائي، وإلى حفظ أشجار الأكاسيا.

٦٥- وفي مدغشقر، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة إلى الحكومة من أجل إعانة الناس الذين يعيشون في المناطق التي كثيراً ما تتأثر بالأعاصير الحلزونية والجفاف وذلك من أجل تحسين سبل معيشتهم والحفاظ عليها من خلال أنشطة إعادة التحريج، وتثبيت الكثبان الرملية، وتوفير الحماية من انجراف المياه وتحسين استخدام الخشب في الطهي (أنشطة الغذاء مقابل التدريب).

٦٦- وفي مالي، ينفذ برنامج الأغذية العالمي برنامجاً للتنمية الريفية يقوم على توفير الغذاء مقابل العمل، وهو يدعم قطاع الزراعة، وإنشاء البنى التحتية الريفية، والتدريب المهني، بهدف تحسين الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الضعيفة، ومنع انجراف التربة، والتخفيف من حدة الكوارث، وتعزيز الاكتفاء الغذائي الذاتي.

٦٧- وفي موريتانيا، اضطلع برنامج الأغذية العالمي بأنشطة للتنمية الريفية تشمل إقامة الحواجز/السدود، وإعادة التحريج (مشروع زراعة الأكاسيا في المناطق المتضررة من الجفاف، وتنمية "الحزام الأخضر" في نواكشوط، بما في ذلك إنشاء مركز تدريب وطني معني بمكافحة التصحر وحماية البيئة في المناطق القاحلة)، وحفر الآبار وزراعة الخضار في الحدائق المنزلية.

٦٨- كما نفذ برنامج الأغذية العالمي برنامجاً بشأن حفظ الأراضي وإدارة موارد المياه في بلدان أخرى في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى مثل بوركينا فاسو ورواندا وتزانيا وأوغندا.

٦٩- وفي مصر، قدم برنامج الأغذية العالمي أيضاً، من خلال أنشطة برنامجه القطريين "تنمية سيناء" و"تنمية محافظة البحر الأحمر"، مساعدة للمجتمعات المحلية المهمشة التي تعيش في المساحات الصحراوية من هاتين المنطقتين.

#### طاء - البنك الدولي

٧٠- أوضح البنك الدولي، في التقرير الذي أتاحه، أنه قدم مبلغاً قدره ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لإعداد التقارير الوطنية للبلدان الأفريقية المتأثرة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي ستقدم إلى الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وسوف تساعد هذه الأموال البلدان الأفريقية على إعداد تقاريرها الوطنية عن التقدم المحرز في التنفيذ، وتحديد الاحتياجات لبناء القدرات تحديداً واضحاً، وزيادة الوعي، كما أنها سوف تساعد في تنفيذ آليات التخطيط

والإدماج فيما يتعلق بقضايا تدهور الأراضي. كما أن الهدف من توفير هذه الأموال هو الجمع بين كافة الجهات الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة من أجل تشجيع النقاش ونشر أفضل الممارسات وكذلك من أجل تدعيم هيئة التنسيق الوطنية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٧١- ويلزم إنشاء آلية تنسيق على مستوى البرنامج من أجل الجمع بين المجموعات والأنشطة الإقليمية بغية تقاسم المعلومات من خلال تنظيم حلقات العمل التي يمكنها بدورها أن تعدّ تقارير عن الدروس المستفادة ليتم توزيعها على نطاق واسع.

### ثالثاً - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

#### ألف - الاتحاد الأفريقي

٧٢- قدم الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك) مساهمات بلغت في مجموعها ٨٤٠.٠٠٠ دولار إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على مدى الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقد تم تقديم هذه المساهمات لتنفيذ مشاريع تتعلق بتدهور الأراضي في بعض البلدان الأطراف الأفريقية.

٧٣- ووفقاً للتوصيات التي صدرت عن الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، أُنخذت قرارات لتطوير خطة العمل الخاصة بتنمية القدرات ذات الصلة لتأمين سبل المعيشة المستدامة في الأراضي القاحلة في أفريقيا. وتحدد الخطة المجالات الأساسية للتدخل مثل: إرهاف حس الجمهور وحس المسؤولين عن رسم السياسات العامة، وتضمين الخطة قضايا الحكم الرشيد، والتمييز بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحقوق إدارة الأراضي الجافة، وبناء القدرات، وقضايا السياسة العامة والتكنولوجيا، والتعاون التقني، واقتصاديات الأراضي الجافة، ونظم كسب الرزق، وإشراك منظمات المجتمع المدني وهيئات التنسيق والمنظمات غير الحكومية في أنشطة إدارة الأراضي الجافة.

٧٤- وقد اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر القمة المعني بالزراعة والمياه المعقود في سرت بالجمهورية العربية الليبية، "إعلان سرت بشأن تحديات تحقيق التنمية المستدامة في مجال الزراعة والمياه في أفريقيا". ويسلط هذا الإعلان الضوء على ضرورة التعاون في استغلال مستجمعات المياه العذبة في أفريقيا كشرط مسبق هام لتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، سوف تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على معالجة الجوانب التالية للإعلان: الإدارة المشتركة لمصادر المياه المشتركة من أجل التنمية الزراعية، وحماية البيئة، وإمدادات المياه وخدمات الإصحاح.

٧٥- وعلى أساس "الخطة الأفريقية الشاملة للتنمية الزراعية"، وخطة العمل البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي المزيد من التدابير من خلال إعلان سرت بشأن قضايا الأمن الغذائي، ونظم الإنذار المبكر، والتمويل الزراعي على المستويات الكلية والحزبية، والتسويق، وتطوير البنى التحتية الريفية.

#### باء - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

٧٦- قام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، بالتعاون مع منظمة الاستشعار عن بعد في العالم العربي، بإنشاء الشبكة العربية لرصد وتقييم التصحر.

٧٧- وعلاوة على ذلك، قام المركز بتنفيذ مشاريع مختلفة بالتعاون مع المؤسسات المالية الرئيسية التي تهدف إلى مكافحة التصحر في البلدان العربية الأفريقية وغيرها من البلدان. وفي هذا الصدد، قام المركز، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتطوير مشروع بشأن استخدام الماء الأحاج والمياه المالحة في شمال أفريقيا (الجزائر وتونس)؛ كما نفذ المركز، بالتعاون مع المعهد الألماني لعلوم الأرض، مشروعاً بشأن القابلية للتأثر بتلوث التربة والمياه في ١٦ بلداً من البلدان العربية. ونظم المركز أيضاً عدة برامج تدريبية للخبراء، تم تنظيم أحدها بالتعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لصالح البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية وذلك في مجال تحسين نظم الري باستخدام التكنولوجيا والمعارف، بالإضافة إلى برنامج تدريبي آخر للمهندسين بشأن إدارة المحاصيل في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٧٨- وفي المستقبل، يعتزم المركز تقديم الدعم لشبكة البرامج المواضيعية الأفريقية الرابعة من أجل رصد وتقييم المعلومات المتعلقة بالتصحر في البلدان العربية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، سيضطلع المركز بتنفيذ مشروع لإدارة وحماية المياه الجوفية وموارد التربة واستخدامها بطريقة مستدامة في المغرب وتونس، ولوضع مبادئ توجيهية فيما يتصل باستدامة الموارد، وتعميم المعرفة على الأخصائيين والمجتمعات المحلية من خلال تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية. ويعمل المركز أيضاً على زيادة التواصل بين بلدان الساحلين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بقضايا تدهور التربة وإدارة الأراضي وذلك من خلال المشروع الساحلي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٧٩- وفي تونس، يعمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة على تحسين الخبرات التقنية وبناء القدرات في ما يتعلق بإدارة موارد المياه الجوفية والتربة وحمايتها وتأمين استدامتها في البلدان العربية. وقد شكل هذا جزءاً من المرحلة الأولى من المشروع (٢٠٠٢-٢٠٠٣)؛ ومن الأمثلة على الأنشطة المضطلع بها: وضع النماذج الرياضية لنقل النترات، وإعداد خرائط القابلية للتأثر، وإنشاء قاعدة بيانات بشأن التربة والمياه. وتضم المرحلة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٦) المغرب، وهي تشتمل على نظام لدعم القرارات في ما يتعلق بإدارة موارد التربة والمياه يستخدم قاعدة بيانات.

#### جيم - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

٨٠- تعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية على تشجيع وتيسير تنفيذ برامج اتفاقية مكافحة التصحر ذات الصلة بإصلاح الأراضي المتدهورة في البلدان العربية. فخلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٢، نفذت هذه المنظمة سلسلة من الدراسات والبحوث بشأن مواضيع كتقنيات تجميع المياه، والري السطحي ومياه الصرف، ودمج المجتمعات المحلية ضمن برامج حماية الغابات وإصلاح الأراضي، ووضع قواعد وأنظمة خاصة بالموارد المائية العربية، ودور الحدائق العامة والمحميات في حفظ التنوع البيولوجي، وتعزيز البحوث التعاونية في مجال التنمية المستدامة للتربة الرملية.

٨١- وخلال الفترة بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٧، نفذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنشطة تدريبية بشأن تطوير إدارة الأراضي، وإدارة الغابات، ومكافحة حرائق الغابات، وإدارة مناطق أعشاب الحلفاء، وحماية البيئة، وتثبيت الكثبان الرملية، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، في إطار دراسات المراعي.

٨٢- وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن المواضيع التالية: عقد مؤتمر دولي معني بالزراعة المستدامة، وتنسيق وتطوير السياسات والأنظمة المتعلقة بحماية وتنمية موارد المراعي والغابات،



وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في حماية المراعي والغابات، وتطوير إدارة الموارد المائية، وإدماج المبادئ البيئية في مجال التعليم الزراعي، ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد في إطار تقييم التصحر، والتقييم البيئي لتلوث الأراضي.

٨٣- كما قامت المنظمة بتنظيم دراسات وبحوث وأنشطة تدريبية بهدف تشجيع توسيع الفرص الاقتصادية والتجارية في الأراضي الجافة من خلال ربط القطاع الخاص بتحديد الفرص الاقتصادية المتكافئة والمنصفة.

٨٤- وتقدم المنظمة دعماً للبرامج التدريبية في مجالات التفاوض والتخطيط البرنامجي المتعدد القطاعات وتعبئة الموارد المالية والتقنية. وقد أُجريت بحوث فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها إدماج المبادئ البيئية في مجال التعليم الزراعي. وكان الهدف من التدريب هو زيادة توفير الإرشادات فيما يتعلق بالاستخدام الصحيح للموارد المائية. وقد عُقدت حلقة عمل بشأن التكنولوجيا الحديثة لإدارة الغابات.

٨٥- وقامت المنظمة أيضاً بجمع ونشر المعلومات عن التجارب الناجحة وأفضل الممارسات التي تُركّز على القضاء على شأفة الفقر.

٨٦- وقامت المنظمة أيضاً بتطوير أنشطتها، آخذة في الاعتبار أهداف وغايات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك في إطار استراتيجيتها الرامية إلى دعم جهود الأطراف من البلدان المتأثرة. وفي هذا الصدد، قدمت المنظمة دعماً لإجراء الدراسات المتعلقة بالرصد وتطبيق نظم المعلومات الجغرافية وحماية البيئة، ونظمت حلقة عمل بشأن المؤشرات الخاصة برصد التصحر، وقدمت مساعدة تقنية لأغراض إعداد برامج العمل الوطنية ولدعم حضور المشاركين للاجتماعات ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر والتي تُعقد على جميع المستويات.

#### دال - مرفق البيئة العالمية

٨٧- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اتفقت الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية، المعقودة في بيجين بالصين، على أن تدهور الأراضي (التصحر وإزالة الغابات) ينبغي أن يُصبح مجالاً من المجالات المواضيعية الأساسية التي ينبغي أن تتلقى دعماً من مرفق البيئة العالمية وبالتالي من الآلية المالية لاتفاقية مكافحة التصحر. ويبيّن البرنامج التنفيذي الجديد رقم ١٥ المعنون "الإدارة المستدامة للأراضي" الإرشادات الاستراتيجية للمبادرات التي يدعمها مرفق البيئة العالمية والتي يتعين في إطارها رصد التأثيرات على سلامة النظام الإيكولوجي وسبل المعيشة المستدامة على أساس الأنشطة الزراعية والحرورية.

٨٨- وبالنظر إلى حاجة البلدان المعنية إلى التعجيل بتطوير الأنشطة الرامية إلى معالجة شواغلها فيما يتصل بتدهور الأراضي واعتماد نهج متكاملة على المستوى الوطني، والصعوبات التي تواجهها بلدان كثيرة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مكافحة التصحر وافتقار هذه البلدان إلى القدرة على الأخذ بنهج الإدارة المستدامة للأراضي في إطار إدارة مواردها الطبيعية، فقد بات من الضروري تهيئة بيئة تمكينية تُشجع الحوار المتعدد القطاعات فيما بين مستخدمي الموارد. ومن أجل التخفيف من حدة هذه الهواجس، من المهم التركيز على التنفيذ السريع للمشاريع، وإدارة الأراضي إدارة متكاملة ومستدامة، وبناء القدرات، وجمع الأموال، وتعبئة الموارد، وتهيئة بيئات تمكينية مؤاتية لتنفيذ السياسات والتشريعات الحكومية.

٨٩- ومنذ الموافقة على البرنامج التنفيذي رقم ١٥ في أيار/مايو ٢٠٠٣، أُدرج ضمن المشاريع التي سيتم تنفيذها ١٦ مشروعاً كاملاً (منها ١٠ مشاريع تُركّز على إزالة الحواجز التي تعترض الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا) من ١٧ بلداً في مختلف أنحاء العالم، وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع ٦٣٩,٦٦ مليون دولار، وتبلغ مساهمة مرفق البيئة العالمية فيها ١٠٥,٣٥ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج أيضاً ضمن المشاريع التي سيجري العمل على تنفيذها مشروعان كاملان بشأن تحسين الإدارة المستدامة للأراضي وبناء القدرات، بما في ذلك إنجاز برامج العمل الوطنية. وعلاوة على ذلك، ستُنفذ في أفريقيا ٩ مشاريع متوسطة الحجم (PDF-A) تبلغ كلفتها الإجمالية ٢١ مليون دولار وتبلغ مساهمة مرفق البيئة العالمية فيها ٩ ملايين دولار.

٩٠- ويتعامل مرفق البيئة العالمية مع مسألة تدهور الأراضي بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في إطار مجالات التركيز الأخرى. وهذا أمر مهم في سياق تزايد أهمية بيان أوجه التآزر بين أهداف الاتفاقيات الأخرى مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ والملوثات العضوية الثابتة.

٩١- وقد تم مؤخراً تعديل برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية والذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليشمل مجال التركيز المتمثل في تدهور الأراضي.

٩٢- وحتى قبل اتخاذ القرار المتعلق بجعل تدهور الأراضي مجالاً من مجالات التركيز، قدّم مرفق البيئة العالمية معلومات عن المساعدة المقدمة للبلدان الأفريقية من أجل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي وحفظ الموارد وتغير المناخ وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة بإدارة الأراضي الجافة. وبالنظر إلى أن مرفق البيئة العالمية يمثل الآلية المالية لاتفاقية التنوع البيولوجي، فإن مشاريعه تُشدد على منع ومكافحة تدهور الأراضي من خلال تطوير أساليب الاستخدام المستدام التي تحفظ التنوع البيولوجي الأرضي. وبالنظر إلى أن مرفق البيئة العالمية يمثل أيضاً الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن الغرض الأساسي لبعض المشاريع المتعلقة بالأراضي الجافة هو معالجة القضايا ذات الصلة بتغير المناخ.

٩٣- كما أن مرفق البيئة العالمية عضو في لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية. وسوف يتعاون مرفق البيئة العالمية مع الآلية العالمية في أداء دوره الجديد كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبما أن موارد مرفق البيئة العالمية هي مجرد موارد مساعدة لدعم تغطية التكاليف الإضافية للفوائد البيئية العالمية للبرامج البيئية ذات التوجه القطري، فمن المتوقع أن تُساعد الآلية العالمية البلدان في تحديد وتعبئة التمويل المشترك من أجل تنفيذ أنشطتها.

٩٤- ويعتبر مرفق البيئة العالمية أن الشراكات القطرية على المستوى الوطني سوف تُشكل في المستقبل أفضل سبيل لتحقيق النتائج في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وهذا يرجع إلى طول الفترة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ المشروع وتخصيص الموارد اللازمة لمثل هذه الفترة الطويلة. كما أن هذا السبيل يتيح التقليل من التنافس بين البلدان على الموارد المالية. ويعتبر مرفق البيئة العالمية أن المشاريع المتعلقة بإدارة الأراضي في أفريقيا سوف تُثبت أن لها صلة قوية ببرامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسوف تُتيح مبادرة مرفق البيئة العالمية الفرصة لبناء القدرات بطريقة أكثر شمولاً من خلال إدماج مختلف أدوات بناء القدرات التي تحظى بدعم في إطار مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية.

### هاء - المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

٩٥- واصل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، بالتعاون مع الآلية العالمية، تنفيذ البرنامج الإقليمي الذي يشمل تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا. وفي هذا الصدد، أنشأ المركز وحدة تيسير إقليمية من أجل تيسير تنفيذ البرنامج الإقليمي.

٩٦- وقد شرع المركز في تنفيذ أنشطته من خلال صياغة "قائمة جرد وتحليل للفجوات في أنشطة التنمية المستدامة للأراضي الجافة في غرب آسيا وشمال أفريقيا". وجرت مناقشة هذه القائمة في حلقة عمل عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتم تمويل هذه الأنشطة من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والوكالة السويسرية للمعونة الإنمائية عن طريق الآلية العالمية.

### واو - مصرف التنمية الإسلامي

٩٧- يقوم مصرف التنمية الإسلامي باستعراض اقتراح مشروع بعنوان "تمور لمنطقة الساحل: دعم بلدان الساحل في مكافحة الفقر من خلال زراعة نخيل التمور وتشغيل الشباب"، وهو مشروع قدمته أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالنيابة عن المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة (بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال). ويهدف هذا المشروع إلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في هذه البلدان من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي وتوفير فرص العمل للشباب.

٩٨- ويبحث مصرف التنمية الإسلامي مع المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة ومنظمة الأغذية والزراعة مواصلة المشاركة في تنفيذ المشروع. وقد تلقى المصرف طلبات للمساعدة وردت من البلدان الأعضاء المعنية.

### زاي - اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة

٩٩- وافق الأطراف في اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، خلال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، على سلسلة من القرارات المتصلة ببذل جهود مشتركة لمكافحة تدهور الأراضي والجفاف. وعلاوة على ذلك، دعت الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف أيضاً إلى إقامة الشراكات وتعزيز أوجه التآزر مع سائر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومع المؤسسات الأخرى. وفضلاً عن ذلك، أضافت أمانة اتفاقية رامسار إلى قائمة المواقع التي تدرج ضمن اتفاقية رامسار عدة مواقع هامة في مناطق قاحلة وشبه قاحلة وشبه رطبة في الجزائر والمغرب ومالي والنيجر. وفي هذا الصدد، جرت مناقشة تتعلق بزيادة فعالية دور اتفاقية رامسار في تنشيط الشبكة الأولى للبرامج المواضيعية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٠٠- وقد قامت أمانة اتفاقية رامسار، برعاية مشروع إيفيان التابع لمجموعة دانون (فرنسا)، والحكومة الهولندية، وصندوق المنح السويسرية لأفريقيا، بتنظيم عدة حلقات عمل (منها، على سبيل المثال، حلقة العمل التي عُقدت في نيفاشا بكينيا) من أجل وضع نماذج تدريبية للمسؤولين عن إدارة الأراضي الرطبة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تم في عام ٢٠٠٤ توفير التدريب لعدة بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية بشأن منهجيات جرد الأراضي الرطبة. كما تم تنظيم حلقات

عمل سابقة للانضمام إلى الاتفاقية في كل من إثيوبيا ورواندا وسيشيل وغيرها من البلدان، حيث أتاحت حلقات العمل هذه أيضاً الفرصة لتوفير التدريب بشأن إدارة الأراضي الرطبة وعلاقتها بتدهور الأراضي. ويقوم فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار بوضع سلسلة من المؤشرات لرصد حالة الأراضي الرطبة في العالم. وتأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار نوعية التربة في المناطق المحيطة بالأراضي الرطبة.

#### حاء - مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل

١٠١- وجّه مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل جهوده نحو تطوير منهجيات وأدوات لأغراض رصد وتقييم برامج العمل الوطنية وإدارة الموارد المائية المشتركة. وتهدف هذه الآلية إلى رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية، وتحسين التضافر في إدارة الموارد المائية المشتركة، وتطوير إدارة المعلومات البيئية بحيث تُساعد على نحو أفضل في عملية صنع القرارات.

١٠٢- ويُطلق على المنهجية التي يستخدمها مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل لتقييم ورصد حالة البيئة اسم "الوحدة أجهزة القياس". وتتألف هذه "الوحدة" من مجموعة من المؤشرات التي تتطور وتسمح للجهات الفاعلة على المستوى الوطني بتقييم ما يطرأ من تغيرات. وقد تم تطبيق "الوحدة أجهزة القياس" هذه في كل من النيجر وتونس.

١٠٣- وقد نشر مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل وثيقته المفاهيمية بشأن التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث. وأتاح هذا المراكز التنسيق الوطنية جمع المعلومات عن أفضل سبيل لإطلاق برنامج حد أدنى مشترك تُدمج فيه المعلومات المقدمة من المؤسسات المنتجة والموردة والمستخدمة فيما يتصل باتفاقيات ريو الثلاث.

١٠٤- وقد قدّم مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل دعماً لاتحاد المغرب العربي في تركيب نظام للإنذار المبكر بشأن الجفاف والتصحر. وأجريت دراسات حالات وطنية تُقدم لمحة عامة عن حالة الجفاف في هذه المناطق. والمرصد عازم على تحسين التعاون والربط الشبكي في الأقاليم الفرعية لأفريقيا. وقد شكلت إضافة عنصر "إدارة المخاطر" لنظم الإنذار المبكر على هذا المستوى خطوة إلى الأمام وأفضت إلى إنشاء آلية دون إقليمية. ويأمل مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل واتحاد المغرب العربي في أن يتم مع مرور الوقت توسيع نطاق عمل المرصد ليشمل بعض المشاريع مثل حرائق الأدغال و/أو انجراف التربة.

١٠٥- وقد عزز المرصد التعاون بين بعض البلدان الأفريقية وعدة وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما يتعلق بعمليات الرصد والتقييم. وتم هذا التعاون عن طريق إنشاء مشاريع معينة في معظم بلدان المغرب وبلدان غرب أفريقيا بدعم من مختلف الشركاء، ومن بينهم إيطاليا والمفوضية الأوروبية.

١٠٦- وقد شارك المرصد مشاركة فعالة في أنشطة هيئات التنسيق الوطنية من خلال القيام بأعمال استهلاكية. وهذا قد أتاح الإدماج الرسمي لعنصر خاص بالرصد والتقييم ضمن برامج العمل الوطنية لهذه البلدان. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا الصدد مثال بعض البلدان كالجائز وكينيا وموريتانيا والنيجر والسنغال.

١٠٧- وقد كرّس المرصد جهوده لتيسير التآزر والاتساق بين برامج العمل الوطنية وشبكة مرصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد. ومن الأمثلة على ذلك أن شبكة المرصد هذه تشمل شبكة وطنية في النيجر لها صلة بعمليات رصد وتقييم برنامج

العمل الوطني. وقد أدى هذا إلى تحديد النهج ووضع مؤشرات قياس الأثر، وإبراز المساهمين في المشاريع في النظام الوطني للرصد والتقييم. في إطار برنامج العمل الوطني.

١٠٨- وفي حالة بناء القدرات، كرس المرصد جهوده لتدريب المدربين، فضلاً عن ترسيخ الخبرات على المستويين المحلي والوطني. وفي هذا الصدد، قام المرصد، بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، بإنشاء برنامج تدريبي إلكتروني على شبكة الإنترنت من أجل إقامة شبكة من المدربين، وتعزيز القدرات، والمحافظة على جودة التدريب. وقد أُبدي اهتمام بالتعاون مع المرصد من قبل المعهد الفرانكوفوني للطاقة والبيئة ومرفق البيئة العالمية للمساعدة في الدورات التدريبية بشأن صياغة المشاريع وإدماج عنصر الرصد والتقييم.

١٠٩- وتمثل أهداف شبكة مراصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد/مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل في تحسين معرفة أسباب ونتائج التصحر، ورصد تطور النظم والموارد الإيكولوجية على المدى الطويل، وفهم كيفية عمل هذه النظم وتفاعله مع التجمعات السكانية، والبحث عن الصلات بين المناخ والأسباب البشرية لتدهور الأراضي. وبالإضافة إلى توفير البيانات، تسهم شبكة مراصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد/مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل في إعداد خرائط الغطاء الأرضي التي تبين سمات ومواقع التكوينات النباتية. وهذه البيانات التاريخية تساعد الأفرقة في الإسهام في تحديد المؤشرات ذات الصلة. وقد قامت بلدان مثل مالي والنيجر بإطلاق شبكاتها الوطنية في إطار شبكة مراصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد من أجل توسيع نطاق مواقعها الخاصة بالرصد والتقييم. وقد استهل مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل مخططاً تجريبياً لرصد التصحر يجمع بين الصور الملتقطة بواسطة السواتل والبيانات الميدانية (المغرب وتونس).

١١٠- وفي سياق مشروع نظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لبلدان البحر الأبيض المتوسط، قدم مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل مساهمة في اتجاه تطوير المنهجية الخاصة بإعداد رسوم بيانية للحساسية إزاء التصحر في المناطق المحيطة بشواطئ البحر الأبيض المتوسط.

١١١- وبالإضافة إلى إطلاق الشبكة الرابعة من البرامج المواضيعية في أفريقيا، قام مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون التقني، بتقديم المساعدة في تركيب "خادم" إلكتروني لرسم الخرائط البيانية وإنشاء مكتبة إلكترونية للمنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. كما أسهم المرصد في تصميم الوثيقة المعنونة "ضمان استدامة الشبكة الرابعة للبرامج المواضيعية من خلال إقامة شراكة مجزية على نحو متبادل".

١١٢- كما قام مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل بمعالجة مسألة إدارة الموارد المائية غير المتجددة وذلك في إطار نهج متكامل إزاء مكافحة التصحر. ويروج المرصد لمفهوم "الوعي المتعلق بالأحواض" ويسر استخدام الأدوات الملائمة في الإدارة المستدامة لطبقات المياه الجوفية المشتركة. وهذا يشتمل على تعزيز تقاسم المعارف بشأن الموارد المائية وكيفية المحافظة عليها. وقد طلبت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن يسهم مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل في تنفيذ برنامج دراسات وطنية يجري الاضطلاع به، وقد تم تطوير التعاون بين اليونسكو والمرصد بشأن حوض إيلوميندن المشترك بين مالي والنيجر ونيجيريا.

١١٣- وبالرغم من النجاحات المذكورة أعلاه، لا تزال هناك عقبات كثيرة يتعين تذليلها في برنامج الرصد والتقييم من أجل إخضاع برامج العمل الوطنية لقدر أكبر من المساءلة. أما العقبات فهي التالية: تغيير تصور المؤسسات للرصد والتقييم

كشكّل من أشكال القيود أو العقوبات؛ وإعطاء ممارسة الرصد والتقييم مكانة أبرز على المستوى الوطني؛ وإنهاء العمل الجزئياً ضمن أطر منعزلة وتحرير تدفق المعلومات؛ والتشديد على الأخذ بنهج أكثر شمولاً إزاء إيجاد المزيد من أوجه التآزر؛ وأخيراً زيادة عدد المدربين في مجال الرصد والتقييم في الميدان.

#### طاء - الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة

١١٤ - إن الدعم الذي يقدمه الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يستند إلى إطار عالمي شامل يتألف من ثلاثة قرارات اعتمدت في المؤتمر العالمي الثاني لحفظ الطبيعة الذي عقده الاتحاد العالمي في عمان بالأردن. ويشتمل هذا الدعم على أربعة أولويات مواضيعية توجه الأنشطة، وهي: تحسين فهم مبادئ نهج النظم الإيكولوجية وإعمالها، وتحسين فهم وتطبيق أساليب إصلاح النظام الإيكولوجي الفعالة من حيث التكلفة، ووضع واختبار المؤشرات المتعلقة بحالة النظام الإيكولوجي، وتطوير ونشر أدوات إدارة النظم الإيكولوجية.

١١٥ - وقد أدى إنشاء فرقة عمل الأخصائيين المعنيين بالأراضي الجافة، وهي الفرقة التابعة للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وإطلاق المبادرة الخاصة بالأراضي القاحلة، إلى حفز تنفيذ الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى تحسين إدارة الأراضي الجافة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي لهذه الأراضي.

١١٦ - وبالنظر إلى الوصول إلى طريق مسدود في تنفيذ خطط العمل، وبخاصة في غرب أفريقيا، قرر الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة إعادة إطلاق عملية جديدة لتنفيذ برامج العمل. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في كل من بوركينافاسو ومالي وموريتانيا. بمساعدة من الوكالة الألمانية للتعاون التقني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالتي التعاون الإنمائي الهولندية والفرنسية وممثلين عن المجتمع المدني. واستأنف المكتب الإقليمي للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في غرب أفريقيا الحوارات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية بغية عرضها كتنظيم أكثر شمولاً لحفظ الموارد الطبيعية بدلاً من مجرد العمل في مجال تدهور الأراضي.

١١٧ - وقد نظم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في سبعة بلدان في غرب أفريقيا، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، المشروع المعنون "تعزيز الاستدامة الاجتماعية لإجراءات مكافحة التصحر" بهدف تبادل المعلومات بشأن دراسة المعايير الاجتماعية في تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر. كما أتاح الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة عدة كتيبات تتضمن أدوات تهدف إلى تحسين إشراك المجتمعات المحلية، على مستوى القاعدة الشعبية، في أنشطة مكافحة التصحر.

١١٨ - كما نظم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، على هامش الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، المحفل العالمي للتنوع البيولوجي من أجل معالجة مسألة "نهج النظم الإيكولوجية إزاء إدارة الأراضي الجافة: إدماج حفظ التنوع البيولوجي وأمن سبل المعيشة". وقد ناقش المشاركون في هذا المحفل جوانب الإدارة البيئية في الأراضي الجافة من منظور مجتمعي، وإدارة الموارد المائية في الأراضي الجافة، وتعبئة الموارد المالية لمكافحة التصحر.

١١٩ - وقد قام الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، بمساعدة من هولندا، بإعداد مشروع عابر للحدود لتشجيع تطبيق نهج النظم الإيكولوجية لتكملة الأنشطة بين النيجر ونيجيريا. وتم تنفيذ مشاريع مماثلة بين جنوب أفريقيا وزمبابوي، وبين موزامبيق وزامبيا.

١٢٠- وفي المؤتمر العالمي الخامس للمنتزهات المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٣، سعى الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، بالاشتراك مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، إلى إدماج بعض التوصيات المتعلقة بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية للأراضي الجافة. وكان الهدف من المبادرات المتخذة هو بناء القدرات، وتحديد مصادر التمويل الجديدة، وتشجيع استخدام المعارف المحلية والإدارة العلمية.

١٢١- ويعمل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة على وضع مبادئ توجيهية بشأن البرنامج التنفيذي رقم ١٥ لمرق البيئية العالمية من أجل مساعدة البلدان في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار هذا البرنامج. وقد تم تقديم دعم كبير إلى الوكالات الحكومية من أجل صياغة المشاريع لتقديمها في إطار البرنامج التنفيذي ١٥.

١٢٢- وتم بالاشتراك مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر إصدار منشور بعنوان "الصناعات الاستخراجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة: التخطيط والإدارة" وهو يقدم تفاصيل عن المشاكل المرتبطة بالصناعات الاستخراجية في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، كما يقدم مقترحات فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها إدارة هذه الأنشطة من أجل تعزيز صون النظم الإيكولوجية التي يتم تنفيذ هذه الأنشطة في إطارها.

١٢٣- وقد عقد الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة اتفاق تعاون مع المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة، من أجل العمل على معالجة مسألة التنمية الزراعية في الأراضي الجافة. ونتيجة لهذا الاتفاق، قامت المنظمتان بصياغة اقتراح بعنوان "التصحر والجفاف والفقر والزراعة"، وقُدِّم هذا الاقتراح إلى المجموعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية.

#### رابعاً - استنتاجات وتوصيات

١٢٤- لقد أثبتت عملية الإبلاغ الأفريقية الثالثة أنها عملية مفيدة جداً من حيث كمية وكذلك نوعية التقارير الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، قد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومؤتمر الأطراف في التشديد على أهمية الاستفادة الكاملة من المعلومات الواردة في هذه التقارير بالنسبة للأطراف من البلدان المتأثرة وكذلك بالنسبة للشركاء الشائين والمتعددي الأطراف.

١٢٥- وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومؤتمر الأطراف أن ينظراً أيضاً في مواصلة تشجيع تلك المنظمات التي تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على نطاق العالم لكي تقدم تقارير إلى الأطراف عن أنشطتها الداعمة لتنفيذ الاتفاقية، وإسداء المشورة، حسب الاقتضاء، بشأن مضمون وشكل التقارير.

١٢٦- ووفقاً للتجربة السابقة وعملاً بالنهج التشاركي الذي تروج له الاتفاقية، تم تشجيع المنظمات غير الحكومية على توجيه تقاريرها مباشرة عن طريق مراكز التنسيق الوطنية ليتم إدراجها ضمن التقارير الوطنية. وبالطريقة نفسها، طُلب من مراكز التنسيق الوطنية التأكد من المراعاة الواجبة للمعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية في إطار عملية الإبلاغ الوطني. وقد كفل هذا الإجراء إشراك المنظمات غير الحكومية في عملية تقديم التقارير، الأمر الذي تأكد من خلال مشاركة ممثلها في اجتماعات التصديق الوطنية. وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومؤتمر الأطراف في التشديد على ضرورة أن تواصل الحكومات النظر في المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن أنشطتها الداعمة لتنفيذ الاتفاقية، وإدراج هذه المعلومات على النحو الواجب في إطار عملياتها الخاصة بصياغة السياسات العامة.